



وزارة الاقتصاد والتجارة  
Ministry of Economy and Commerce

## التقارير الدورية

### التقارير الاقتصادية

تقرير الدور التنموي للمنشآت الصغرى بقطر



- \* 3 ألف منشأة، صافي عدد المنشآت الصغرى المستحدثة في خمس سنوات.
- \* قطاع تجارة الجملة والتجزئة يشكل الجانب الأكبر من عدد المنشآت الصغرى العاملة في دولة قطر بنحو 8 ألف منشأة من اصل 16,5 ألف منشأة .
- \* متوسط مساهمة المنشآت الصغرى في اجمالي القيمة المضافة لمختلف القطاعات ارتفع من 2% في عام 2010 إلى 3% في عام 2015.
- \* مبيعات المنشآت الصغرى في العام 2015 بلغت نحو 24,7 مليار ريال، بارتفاع بلغت نسبته 80% عن مستواها في العام 2010.
- \* الدور الأكبر للمنشآت الصغرى يتركز في قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية، حيث تساهم بنحو 39% من القيمة المضافة لهذا القطاع.

أكد تقرير أعدته وزارة الاقتصاد والتجارة على تنامي الدور الاقتصادي والتنموي للمنشآت الصغرى المتمثلة بالمنشآت التي تشغل اقل من 10 عمال في عملياتها الإنتاجية المتنوعة.

وكشف التقرير عن اتساع نطاق ودور المنشآت الصغرى العاملة في الدولة لما شهدته من ارتفاعاً في أعدادها وعدد المشتغلين فيها وفي حجم مبيعاتها وقيمتها المضافة. فعدد هذه المنشآت ارتفع من 13.6 ألف منشأة في عام 2010 إلى نحو 16.5 ألف منشأة في عام 2015، أي بزيادة صافية بلغت نحو 2.9 ألف منشأة. وقد شمل هذا التنامي الملحوظ في عدد المنشآت الصغرى جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية باستثناء قطاع تجارة الجملة والمفرد الذي استقر عدد المنشآت الصغرى فيه عند نحو 8 الاف منشأة، وقطاع النقل والاتصالات الذي انخفض عدد المنشآت الصغرى فيه من 326 في عام 2010 إلى 178 منشأة في العام 2015.

وأشار التقرير إلى أن أكثر القطاعات اعتماداً على المنشآت الصغرى هو قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية، وهو القطاع الذي يقدم نطاق واسع من الخدمات الشخصية والمنزلية، كالخدمات الرياضية وإصلاح المستلزمات الشخصية والمنزلية وإصلاح الحاسوب وخدمات تنظيف الملابس والتزيين وغيرها من الخدمات. حيث ارتفع عدد المنشآت الصغرى العاملة في هذه القطاع بأكثر من ألف ومائة منشأة خلال 5 أعوام ليصل إجمالي عددها في عام 2015 إلى نحو 2.2 ألف منشأة، لتشكل نحو 86% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في القطاع.

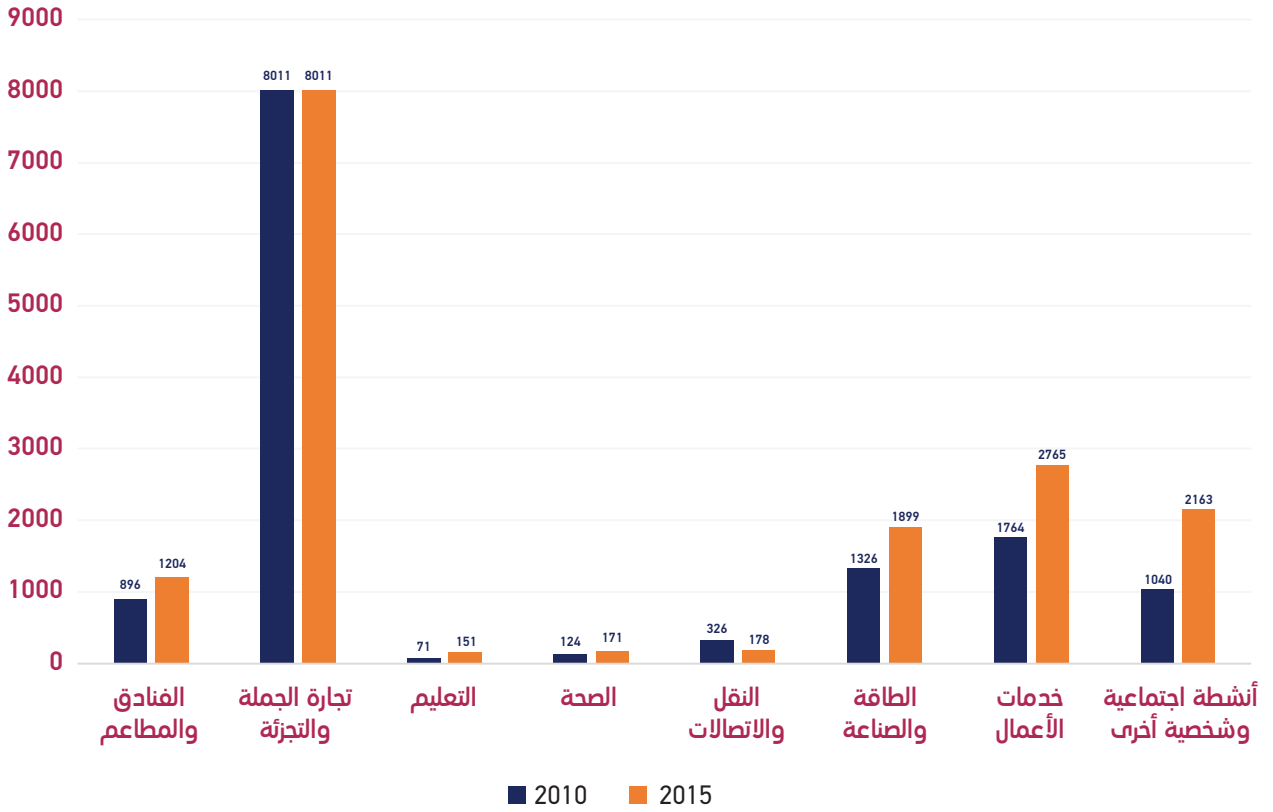
كما تناول التقرير قطاع الصناعة والطاقة وتحديدًا الصناعات الخفيفة كصناعة الأثاث والملابس، حيث شهد هذا القطاع توسعاً ملحوظاً في منشآته الصغرى حيث ارتفع عددها من نحو 1.3 ألف منشأة في العام 2010 إلى 1.9 ألف منشأة في العام 2015، إلا أن مساهمة هذه المنشآت في مجمل عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع تراجعت بنحو 3 نقاط مئوية لتصل في عام 2015 إلى نحو 56%. وعزا التقرير ذلك إلى تزامن وتيرة النمو هذه مع نمو أكثر حدة في أعداد المنشآت الأكبر، التي ارتفع عددها من 912 في عام 2010 إلى 1509 منشأة في عام 2015، أي بنمو بلغت نسبته نحو 65.5%.

وعلى النحو نفسه شهد قطاع خدمات الأعمال الذي يشتمل على مجموعة واسعة من الخدمات المهنية كالخدمات المالية والتأمينية والعقارية والقانونية والمحاسبية والبحثية وغيرها من الخدمات المهنية المتخصصة، أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في عدد منشآته الصغرى، من نحو 1.8 ألف منشأة في عام 2010 إلى 2.8 ألف منشأة في 2015، إلا ان نسبتها من إجمالي عدد المنشآت تراجعت بنحو 5 نقاط مئوية مقارنة بعام 2010 ، وهذا يعزى أيضاً إلى ارتفاع اعداد المنشآت الأكبر بوتيرة اعلى نسبياً.

كما ساهمت الزيادة السكانية ونهضة الحركة السياحية في توسيع نطاق المنشآت الصغرى لخدمات المطاعم والفنادق التي ارتفع عددها من 896 إلى 1204 منشأة في عام 2015. إلا أن الفترة نفسها شهدت أيضاً تنامياً وبوتيرة أكثر حدة نسبياً، في أعداد المنشآت الأكبر التي ارتفع عددها من 413 في عام 2010 إلى 745 في عام 2015، أي بنمو إجمالي بلغ 80.4% مقارنة بنحو 34.4% للمنشآت الصغرى.

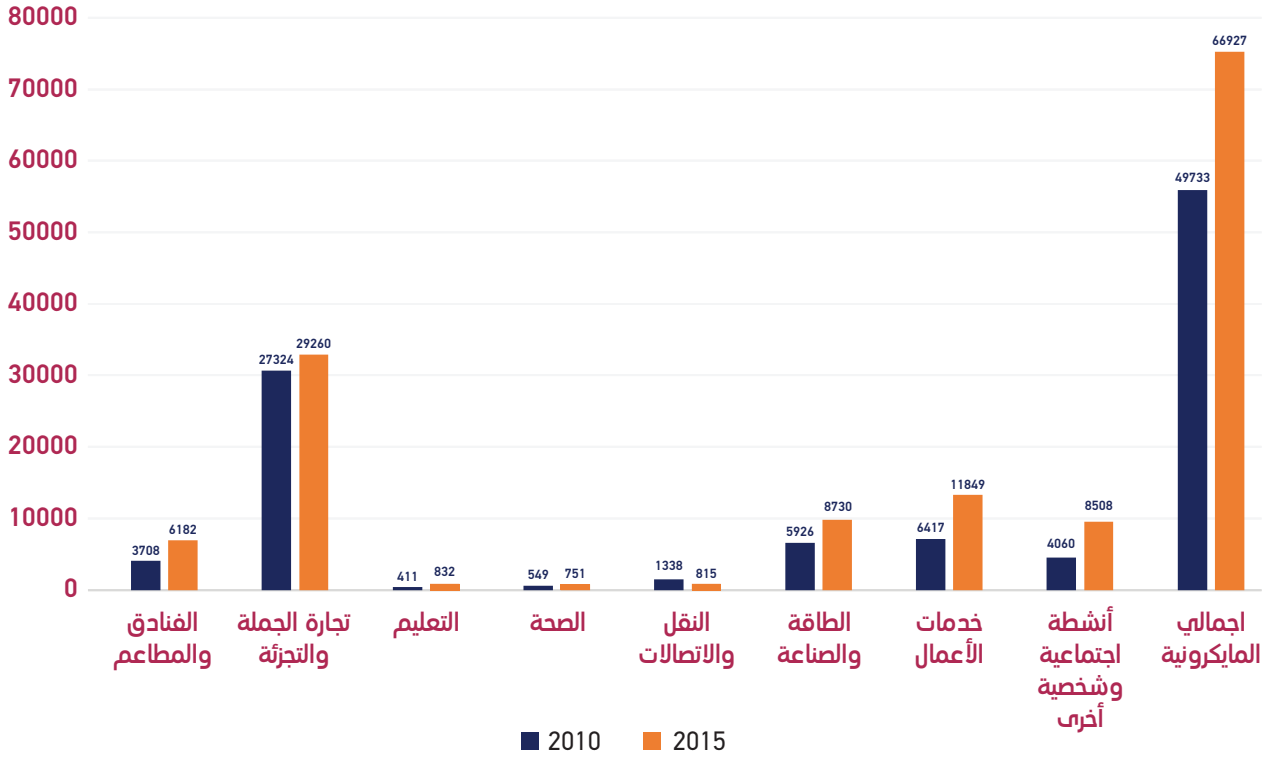
كما شهد أعداد المنشآت الصغرى المعنية بتقديم الخدمات التعليمية والمتمثلة بشكل أساسي في مراكز التدريب المتخصصة تزايداً بأكثر من الضعف خلال الفترة نفسها ليصل عددها في العام 2015 إلى 151 منشأة.

### تطور إعداد المنشآت الصغرى على المستوى القطاعي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2015



كما أشار التقرير إلى أن الإرتفاع المشهود في أعداد المنشآت الصغرى انعكس أيضاً على حجم قواها العاملة التي ارتفعت من 49.7 ألف مشغل في عام 2010 إلى 66.9 ألف مشغل في عام 2015، أي بمعدل نمو إجمالي 34.6%. وقد جاء جانب كبير من هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المشغلين مدفوعاً بقطاعي خدمات الأعمال والخدمات الشخصية والاجتماعية التي ساهمت لوحدها بنحو 57.5% من هذه الزيادة. وفي خلاصة، فقد جاء ارتفاع حجم القوى العاملة في المنشآت الصغرى مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أعدادها وأيضاً بارتفاع متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة، من 3.7 عامل في عام 2010 إلى نحو 4.1 عامل في عام 2015.

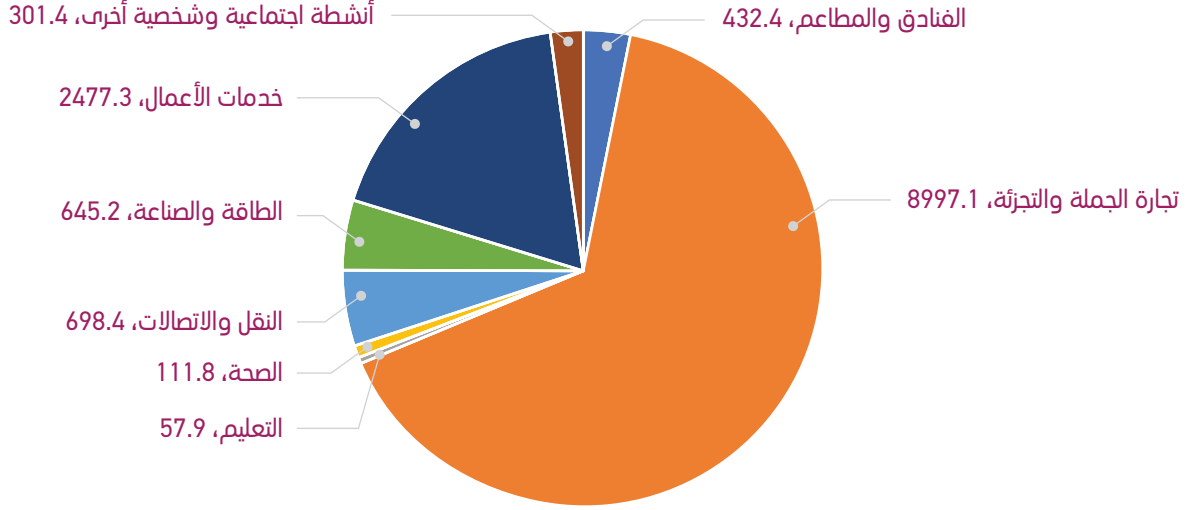
## تطور إعداد المنشآت الصغرى على المستوى القطاعي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2015



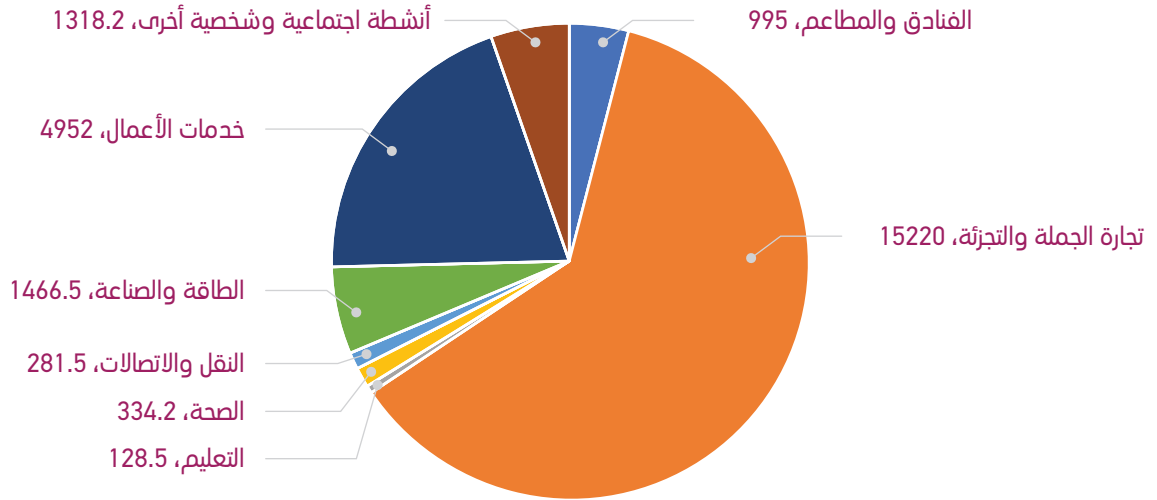
كما تطرق التقرير إلى تنامي الدور الاقتصادي للمنشآت الصغرى والتي تتلقى دعماً واهتماماً خاصاً من وزارة الاقتصاد والتجارة والجهات الأخرى المعنية بتنمية قطاع المنشآت الصغيرة كبنك قطر للتنمية. تنامي الدور الاقتصادي لهذه المنشآت تعكسه بوضوح أرقام مبيعاتها السنوية والقيمة المضافة التي ترفد بها الاقتصاد الوطني. فحجم المبيعات السنوي للمنشآت الصغرى (التي تشغل أقل من 10 عمال) بلغ خلال العام 2015 نحو 24.7 مليار ريال مرتفعة بذلك بنحو 80% عن مستوياتها في العام 2010 التي بلغت نحو 13.7 مليار ريال.

وأشار التقرير إلى ارتكاز جانب كبير من مبيعات المنشآت الصغرى في قطاع تجارة التجزئة والجملة الذي بلغت مبيعاته في العام 2015 نحو 15.2 مليار ريال، وهو ما يشكل نحو 61.6% من إجمالي مبيعات المنشآت الصغرى. كما ساهم قطاع الطاقة والصناعة، والصناعات الخفيفة على وجه الخصوص، بجانب مهم من هذه المبيعات حيث وصلت مبيعاتها في العام 2015 نحو 1.5 مليار ريال، تليها المنشآت الصغرى العاملة في أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية حيث وصلت مبيعاتها في العام نفسه عند نحو 1.3 مليار ريال.

## مبيعات المنشآت الصغرى (مليون ريال) حسب القطاع في عام 2010

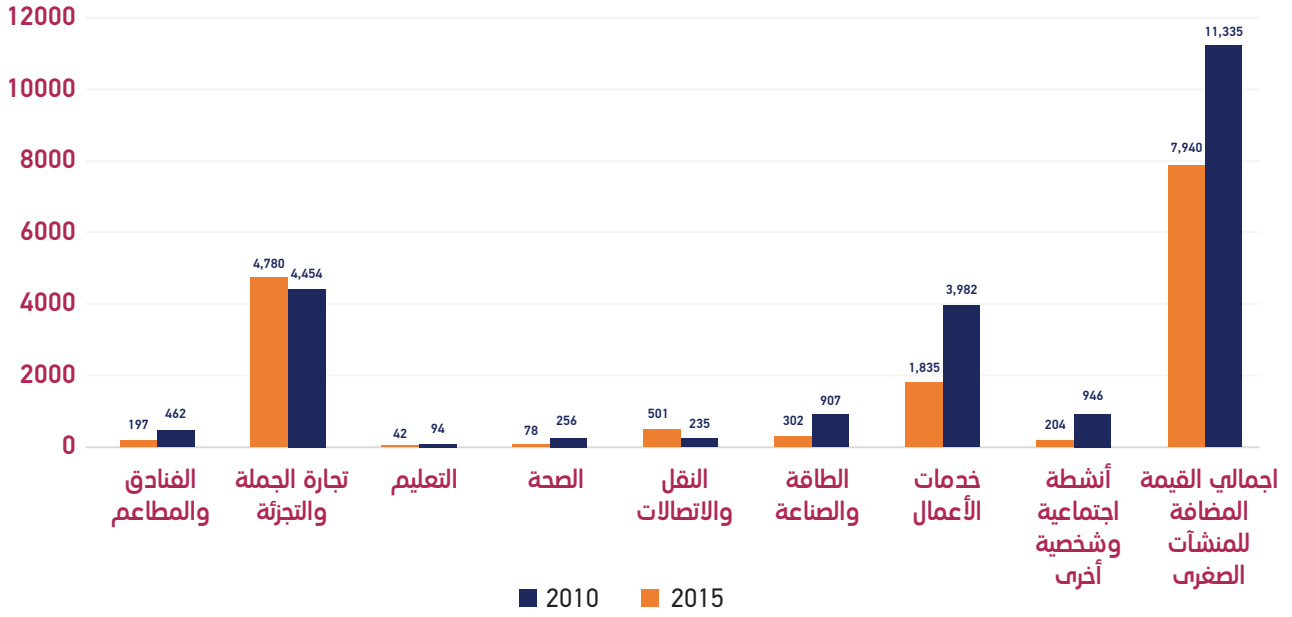


## مبيعات المنشآت الصغرى (مليون ريال) حسب القطاع في عام 2015



كما أشار التقرير إلى أن الإرتفاع المشهود في مبيعات المنشآت الصغرى خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010-2015، أدى بدوره إلى ارتفاع القيمة المضافة لهذه المنشآت، ولكن بوتيرة أقل نسبياً، من 7.9 مليار ريال في عام 2010 إلى 11.3 في عام 2015، أي بنحو 42.8%. وبحسب الوزارة، فقد كان قطاع تجارة الجملة والتجزئة المصدر الرئيس للقيمة المضافة المتولدة في المنشآت الصغرى، حيث ساهم بنحو 4.5 مليار ريال منها، أي بما نسبته 39.3% منها. كما تلي هذا القطاع في الأهمية، قطاع خدمات الأعمال الذي أضافت المنشآت الصغرى فيه نحو 4 مليار ريال للناتج المحلي الإجمالي، مشكلة بذلك مانسيته 35% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصغرى.

## القيمة المضافة للمنشآت الصغرى (مليون ريال)



وأوضح التقرير أن الدور النسبي للمنشآت الصغرى في القيمة المضافة لكل قطاع كان أيضاً حاضراً بقوة في قطاع الأنشطة الاجتماعية والشخصية الأخرى. ففي عام 2015 ساهمت المنشآت الصغرى بنحو 39% من مجمل القيمة المضافة للقطاع، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذي ساهم فيه بنحو 11% من قيمته المضافة للقطاع، ومن ثم قطاع الصحة وقطاع خدمات الأعمال الذي تساهم فيه بنحو 9% من مجمل القيمة المضافة لكلا القطاعين.

الجدير بالذكر أن القيمة المضافة لأي نشاط تعكس بشكل أساسي مبيعات النشاط مخصصاً منها قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية، وهي تمثل في المحصلة عوائد العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية من رأسمال، وعمل واصل.

## مساهمة المنشآت الصغرى في القيمة المضافة للقطاع

